السودان يلجأ إلى تحرير مؤقت لأسعار الوقود

صيانة مصفاة الخرطوم تفرض تغيير قواعد البيع

فرضت صيانة مصفاة الخرطوم على الحكومة السودانية تغيير قواعد بيع الوقود وتطبيق تحرير مؤقت للأسعار، حيث سيتم بيع الوقود في كافة محطات الخدمة بالسعر الحر طوال فترة الصيانة فيما يخصص الوقود الخدمي من الإنتاج المحلي للقطاعات الاستراتيجية.

الخرطوم - كشف مسؤول رفيع في الحكومة السودانية عن بدء تطبيق أسعار مؤقتة للوقود تغطي فترة صيانة مصفاة الخرطوم بكافة محطات الخدمة، فيما يخصص الوقود الخدمي من الإنتاج المحلي للقطاعات الاستراتيجية.

وقال وكيل النفط لوزارة الطاقة والتعدين حامد سليمان لموقع "سودان تريبيون"، إن "وزارة المالية أصدرت منشورا رسميا بالأسعار الجديدة الاثنين".

وأضاف أنه "سيتم بيع الوقود في كافة محطات الخدمة بالسعر الحر طوال فترة صيانة مصفاة الخرطوم".

حامد سليمان

سيتم بيع الوقود في كافة محطات الخدمة بالسعر الحر

وفي العادة تتوقف مصفاة الخرطوم لإجراء صيانة دورية تستغرق ما بين الشهر إلى شهرين حسب الآليات العاملة في المصفاة.

وأوضح الوكيل أن "الوقود من الإنتاج المحلي سيخصص للقطاعات الاستراتيجية والتي تشمل الزراعة والكهرباء والصحة والقوات النظامية والمواصلات".

وكشف عن إكمال كافة ترتيبات إرساء العطاءات ووصول بواخر الوقود بالسعر الحر لتغطية فترة توقف مصفاة الخرطوم.

وأشار إلى اكتمال الترتيبات الفنية والإدارية والمالية لبدء أعمال صيانة المصفاة خلال الأيام المقبلة.

وأعلنت وزارة الطاقة والتعدين في بيان صحافي الأحد، أنه في إطار البدء في الصيانة الشاملة لمصفاة الخرطوم الأولى، والتي تم الإعلان عنها في الأسابيع الماضية، بدأت وزارة الطاقة والتعدين أولى الخطوات بعد وصول وفود العاملين الصينيين بالشركة المتعاقد معها للقيام بالصيانة.

وأضافت أن كافة محطات الوقود ستعمل في توزيع المشتقات من القطاع الخاص وفق الأسعار التي تحددها وزارة المالية.

وتشهد أسعار الوقود في السودان ارتفاعا ملحوظا خلال الأيام القليلة الماضية حيث أدى ارتفاعها إلى تقويض قطاعات إنتاجية عديدة، وتسبب في ارتفاع تعريفة المواصلات العامة وتكاليف نقل البضائع وأسعار السلع وتكاليف صناعة الخبز وتناقص المساحات الزراعية.

وساهم ارتفاع أسعار الوقود في زيادة أسعار السلع الضرورية، مما أدى إلى زيادة معاناة المواطنين.

وأقرت الحكومة الانتقالية بالسودان في سبتمبر الماضي تحرير أسعار الوقود بزيادة فاقت الـ400 في المئة ليصبح سعر لتر البنزين المستورد بقيمة 120 جنيها بينما كان السعر القديم 28 جنيها للتر، فيما ارتفع لتر الغازولين المستورد من 23 جنيها إلى 106 جنيهات. ووفقا لأحدث تقرير صادر عن الجهاز المركزي للإحصاء بالسودان في 10 ديسمبر الجاري، فإن معدل التضخم السنوي في السودان سجل ارتفاعا قياسيا لشهر نوفمبر الماضي وبلغ 254.34 في المئة مقارنة بـ229.85 في المئة في أكتوبر الماضي بنسبة ارتفاع بلغت 24.49 في المئة.

ومنذ انفصال جنوب السودان في العام 2011، تواجه الخرطوم أزمة اقتصادية خانقة بعد أن فقدت ثلثي إنتاجها النفطي.

وفي العام 2012 أقر السودان خمس حزم لرفع الدعم عن المحروقات ودقيق الخبز، ما أدى إلى سلسلة من الاحتجاجات كان أعنفها في سبتمبر 2013.

وازدادت الأزمة الاقتصادية استفحالا في العام 2018، وأدت إلى اندلاع ثورة شعبية في ديسمبر 2018 أسفرت في 11 أبريل 2019 عن الإطاحة بنظام البشير.

وفي أكتوبر الماضي رفع السودان أسعار الوقود المحلية إلى مثليها، في محاولة لتقليص عجز الميزانية الآخذ بالاتساع.

وقال وزير الطاقة والتعدين السوداني المكلف خيري عبدالرحمن في مؤتمر صحافي حينها إن "الحكومة رفعت سعر البنزين إلى 56 جنيها للتر من 28 جنيها".

ويعاني السودان من نقص حاد ومزمن في الوقود، ويمكن رؤية السيارات في صفوف طويلة أمام محطات الوقود بالعاصمة الخرطوم، لكن تكلفة دعم أسعار الوقود تثقل كاهل الميزانية العامة.

وكانت مشاعر الاستياء تجاه طوابير شراء الوقود والخبز من بين العوامل التي أطلقت الانتفاضة التي أطاحت بحكم البشير في أبريل 2019.

وكان السودان سمح في أبريل الماضي للقطاع الخاص والبنوك باستيراد الوقود لأغراض النقل والتعدين والصناعة.

لبنان معدم ومسلوب الإرادة

أسوأ حصيلة للعام 2020 على الاقتصاد اللبناني

تآكل احتياطي العملة الأجنبية يفقد النظام المصرفي توازنه

مثل العام 2020 خط نهاية عقود من سوء التسيير الاقتصادي وضريبة انعدام الحوكمة في لبنان، حيث تسبب تآكل احتياطي العملة الصعبة في فقدان توازن النظام المصرفي وظهور اختلالات كبيرة، ما أدى إلى انخرام المنظومة الاقتصادية.

بيروت - تقترب نهاية العام الجاري فيما يرزح الاقتصاد اللبناني تحت وطأة هبوط العملة وارتفاع التضخم إلى مستويات تاريخية وشح حاد في وفرة النقد الأجنبي، حيث يمثل ذلك أسوء حصيلة اقتصادية للبلد منذ الحرب الأهلية، إن لم تكن الأسوأ على الإطلاق.

ولا تزال الطبقة السياسية في لبنان عاجزة عن تشكيل حكومة منذ أربعة أشهر، لخلافة حكومة حسّان دياب، التي استقالت في أغسطس الماضي عقب انفجار ضخم في مرفأ بيروت.

وفي 22 أكتوبر الماضي، كلّف الرئيس اللبناني ميشال عون، سعد الحريري، بتشكيل الحكومة الجديدة، عقب اعتذار سلفه مصطفى أديب، لتعثر مهمته في تشكيلها.

ومنذ أواخر 2019، بدأت بوادر الأزمة الاقتصادية تتبلور في لبنان، مما أدى ببعض المودعين إلى سحب أموالهم من المصارف أو تحويلها إلى خارج لبنان.

ونتيجة لذلك، بدأ شح العملات الأجنبية وتحديداً الدولار في المصارف يظهر جليا داخل الأسواق، فاستقبل اللبنانيون عام 2020 بمجموعة قرارات مصرفية تتعلّق بوضع حد للسحوبات بالدولار، وتعميم من مصرف لبنان لفتح اعتمادات بالدولار مخصّصة لاستيراد المحروقات والقمح والأدوية.

ونظراً لأن معظم السلع يتم استيرادها من الخارج، أي أن ثمنها يُدفع بالدولار الأميركي، ظهر ما يسمّى "السوق السوداء" التي سجلت فجوات كبيرة بين أسعارها وسعر السوق الرسمية.

وفقدت الليرة اللبنانية نحو 78 في المئة من قيمتها في العام 2020؛ فبعدما كان الدولار الواحد يساوي 1500 ليرة، وصل هذا العام إلى 9000 ليرة في السوق السوداء.

ومنذ يونيو الماضي، أعلن مصرف لبنان بدء العمل بمنصة إلكترونية في إطار جهود لتوحيد سعر الدولار في السوق الموازية.

> **32**
> في المئة نسبة انخفاض العملة الأجنبية خلال 2020 مقارنة بمنتصف نوفمبر 2019

ومنذ ذلك الحين، أصبحت سوق الصرف تتضمن ثلاثة أسعار للدولار، الأول هو السعر الرسمي من مصرف لبنان البالغ 1507 ليرة للدولار والواحد، والثاني سعر منصة إلكترونية لعمليات الصيرفة ويتراوح بين 3000 و3900 ليرة.

بينما السعر الثالث هو سعر السوق السوداء الذي وصل في الأشهر الماضية إلى 9000 ليرة، واليوم يتراوح بين 8000 و8600 ليرة للدولار الواحد.

وتبلغ نسبة الاحتياطي الإلزامي للبنوك في لبنان حوالي 15 في المئة من إجمالي الودائع، وهي تزيد عنها في دول مجاورة كالأردن بنحو 5 في المئة، وفلسطين بنحو 9 في المئة.

والاحتياطي الإلزامي هو أموال تضعها المصارف العاملة في السوق المحلية لدى البنك المركزي، كسيولة تحميها من أية مخاطر، وترتفع قيمتها بارتفاع حجم ودائع القطاع المصرفي.

ويتهدد لبنان تنفيذ خفض في الاحتياطي الإلزامي، واستخدام السيولة الناجمة عن الخفض في السوق المحلية، أو تحويلها لتوفير فاتورة الواردات من الخارج.

في المقابل، يواجه لبنان تراجعا متسارعا في احتياطي النقد الأجنبي منذ أكتوبر 2019، مع تزايد حاجة البلاد إلى النقد الأجنبي وتراجع وفرته محليا، وسط هبوط حاد في سعر صرف الليرة، ونتيجة لجوء المودعين إلى سحب أموالهم.

وتشير تقديرات إلى أن الاحتياطي الأجنبي لا يزيد حاليا عن 15 مليار دولار، نزولا من متوسط 30 مليار دولار في 2019، بينما تحافظ البلاد على احتياطي الذهب بمقدار 286 طنا، بحسب بيانات مجلس الذهب العالمي.

ورغم تأكيد حاكم مصرف لبنان، رياض سلامة، أنّه لا يمكن خفض نسبة الاحتياطي الإلزامي، يدرس المصرف المركزي حسب متابعين خفض هذا المستوى من 15 إلى 12 في المئة أو 10 في المئة، لمتابعة دعم الموادّ الأساسية.

وبحسب الميزانية العمومية لمصرف لبنان، انخفضت الموجودات بالعملات الأجنبية هذا العام في المصرف بقيمة 32 في المئة عن منتصف نوفمبر 2019.

ويعود سبب هذا الانخفاض بحسب التقرير نفسه، إلى تمويل المصرف المركزي استيراد المحروقات والطحين والأدوية ودعم سلّة غذائية وضخ الدولار في سوق الصرف.

وتشير أرقام المعهد اللبناني لدراسات السوق إلى أن خسائر المصرف المركزي بلغت 40 مليار دولار، 20 منها بين عامي 2018 و2020.

أدنوك ترسي حقوق استكشاف المنطقة البحرية

أبوظبي - أرست أدنوك الإماراتية امتياز حقوق استكشاف منطقة بحرية مع تحالف يضم "إيني" و"بي.تي.تي. إي.بي"، في خطوة تدعم الأهداف التنافسية التي تعمل عليها الشركة ضمن استراتيجيتها لإصدار تراخيص لمناطق جديدة.

وأعلنت شركة بترول أبوظبي الوطنية أدنوك الاثنين عن توقيع اتفاقية امتياز لاستكشاف النفط والغاز في "المنطقة البحرية رقم 3" في أبوظبي مع تحالف تقوده شركة "إيني أبوظبي بي.في"، المملوكة بالكامل لشركة إيني الإيطالية للطاقة، وشركة "بي.تي.تي. إي.بي" الشرق الأوسط، وشمال أفريقيا المملوكة بالكامل لشركة "بي.تي.تي. إي.بي" التايلاندية.

وقالت أدنوك في بيان أصدرته، إن الاتفاقية تأتي بعد موافقة المجلس الأعلى للبترول في أبوظبي، وفي أعقاب ترسية أدنوك الشهر الحالي امتياز منطقة برية على شركة أوكسيدنتال الأميركية، وذلك في خطوة تؤكد سعي أدنوك لتعزيز شراكاتها الاستراتيجية والاستفادة منها لتسريع وتيرة استكشاف وتطوير موارد أبوظبي الهيدروكربونية.

ووقع الاتفاقية كل من سلطان أحمد الجابر، وزير الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة والرئيس التنفيذي لأدنوك ومجموعة شركاتها، وكلاوديو ديسكالزي، الرئيس التنفيذي لشركة إيني، وفونجسثورن ثافيسين، الرئيس التنفيذي لشركة بي.تي.تي.إي.بي.

سلطان أحمد الجابر

رغم ظروف السوق، حققنا تقدما في تنفيذ المزايدة التنافسية

وبهذه المناسبة قال الجابر "على الرغم من ظروف السوق، فإننا نحقق تقدما ملحوظا في تنفيذ الجولة الثانية من المزايدة التنافسية التي أطلقتها أبوظبي ضمن استراتيجيتها لإصدار تراخيص لمناطق جديدة. وهذا يؤكد الإمكانات الكبيرة والواعدة لموارد أبوظبي وكذلك ثقة المجتمع الدولي بمنظومة الاستثمار المستقرة والموثوقة في دولة الإمارات".

وأضاف "نحن نرحب بالتعاون مع الأطراف التي تشاركنا رؤيتنا في خلق قيمة مستدامة منمواردنا الهيدروكربونية وتحقيق المنفعة المشتركة". وبموجب شروط الاتفاقية، ستقوم إيني بإدارة مرحلة استكشاف الامتياز، وستحصل بي.تي.إي.بي وإيني مجتمعتين على حصة 100 في المئة في مرحلة الاستكشاف.

وستستثمر الشركتان ما يصل إلى1.51 مليار درهم (412 مليون دولار) في عمليات التنقيب وحفر آبار الاستكشاف والتقييم، بما في ذلك رسم المشاركة لاستكشاف وتقييم فرص النفط والغاز في "المنطقة البحرية رقم 3".

وفي حال حصول اكتشافات ذات جدوى تجارية خلال مرحلة الاستكشاف، ستحصل الشركتان على حق تطوير وإنتاج هذه الاكتشافات ذات الجدوى التجارية، بينما تمتلك أدنوك خيار الاحتفاظ بحصة 60 في المئة في مرحلة الإنتاج التي تبلغ مدتها 35 عاما من بدء الاستكشاف.

وتغطي "المنطقة البحرية رقم 3" مساحة بحرية تبلغ 11.660 كيلومتر مربع في شمال غربي مدينة أبوظبي. وتشير بيانات المسح الجيوفيزيائي ثلاثية الأبعاد التي أجريت على جزء من هذه المنطقة، التي تقع بالقرب من حقول النفط والغاز البرية الحالية، إلى أنها منطقة ذات إمكانيات واعدة.

وفي وقت سابق أعلنت أدنوك موافقتها على نقل حقوق ملكية نسبة من حصتين إلى مؤسسة البترول الوطنية الصينية سي.أن.بي.سي في امتيازي زاكوم السفلي وأم الشيف ونصر البحريين في أبوظبي، إلى سينوك الصينية.

ومثلت هذه الخطوة المرة الأولى التي تنضم فيها شركة صينية متخصصة في إنتاج النفط والغاز من الحقول البحرية إلى امتيازات النفط والغاز في أبوظبي التي تديرها أدنوك.

ويسهم نقل حقوق ملكية نسبة من الحصتين إلى شركة صينية عملاقة جديدة في تعزيز العلاقات الثنائية الاستراتيجية الراسخة بين دولة الإمارات والصين التي تعد ثاني أكبر اقتصاد في العالم.

تخطيط استراتيجي يدعم إشعاع الشركة

طيران الشرق الأوسط تحذر من مشكلة التذاكر لأصحاب الحسابات بالدولار

بيروت - قال محمد الحوت رئيس شركة طيران الشرق الأوسط، الناقل الوطني للبنان، إن الشركة ستضطر في وقت ما إلى المطالبة بدفع ثمن التذاكر التي يتم شراؤها في لبنان باستخدام الدولارات الجديدة، أو العملة التي تم تحويلها في الآونة الأخيرة ولا تخضع للقيود المفروضة منذ الأزمة ا لمالية.

ولم يذكر الحوت متى سيتم تطبيق ذلك، لكن هذا التحذير سيثير مخاوف أصحاب الدولارات الذين فرضت السلطات قيودا على حساباتهم بالدولار منذ أواخر عام 2019.

وقيدت السلطات سحوبات الدولار إلى حوالي 500 دولار شهريا، مع استثناءات قليلة، وفرضت سعر صرف يبلغ حوالي 3900 ليرة لبنانية، مما قلل فعليا من قيمة هذه الودائع لأن سعر الصرف غير الرسمي في الشارع يتجاوز الآن 8000. وقبل الأزمة، كان 1500 هو السعر المستخدم بحرية.

وكان شراء تذاكر الطيران إحدى الطرق التي يمكن من خلالها استخدام تلك الدولارات الموجودة في البنوك المحلية في بلد به عدد كبير من المغتربين وحيث نمت العملة الصعبة. والدولارات التي تم تحويلها إلى لبنان في الأشهر الأخيرة، والمعروفة باسم "الدولارات الجديدة"، محفوظة في حسابات جديدة ولا تخضع لقيود السحب أو غيرها من القيود.

وقال الحوت في تصريحات صحافية إنه إذا أرادت الشركة ضمان استقرارها، فستصل إلى وقت تحتاج فيه إلى أن تكون المبيعات بالدولار الجديد، مضيفا أن الشركة ستضطر لذلك لأن نفقاتها على الوقود والمواد الأخرى تتم بالدولار.

وتابع أن البديل هو التوقف عن تشغيل الناقل المملوك أغلبه لمصرف لبنان المركزي.